

الفصل الخامس

الزواج في المجتمع المعاصر

- ١ - تعريف الزواج .
- ٢ - التأكيد على أهمية الزواج .
- ٣ - الزواج الأحادي والزواج التعددي .
- ٤ - الزواج والعلاقات الجنسية .

obeikandi.com

الفصل الخامس

الزواج في المجتمع المعاصر

١ - تعريف الزواج :

ويمكننا أن نتصور بسهولة أن الظروف التي سبقت الإشارة إليها تجعل من الصعب الاتفاق على تعريف دقيق للمقصود بالعلاقة التي تؤدي إلى تكوين زيجة معترف بها ، ومن ثم تؤدي إلى تكوين أسرة . وبوسعنا أن نتوصل برغم تلك الصعوبات وبرغم الاختلاف الشاسع في وجهات النظر إلى بعض المعايير التي نراها كافية لتعريف تلك العلاقة . وهي :

أولا : الشرعية .

وثانيا : نية الاستمرار في العلاقة الزوجية^(١) .

ومن الواضح من هذين المعيارين أن الأول محدد وجامد لايسمح بأى قدر من الاجتهاد أو الاختلاف . فشروط الشرعية موضوعة بدقة - سواء كانت مستلهمة من تشريع سماوى أو كانت من تحديد القانون الوضعى . وتنطبقها على الموقف يتحدد على الفور شرعية العلاقة أو عدم شرعيتها . فهذا المعيار يعد معيارا سلبيا . أى أنه موضوع أصلا لاستبعاد حالات الزواج اللاشرعية . فهو ليس إيجابيا بمعنى أنه لايجلد الدوافع التي تدفع رجلا معينا وامرأة معينة إلى الاقتران ببعضها . وإنما يتطلب تطبيقه وجود مشروع زواج شبه مكتمل ، وتطبق عليه قواعد الشرعية لإجازته من عدمه .

وهنا يبرز عنصر الاستمرار في الزواج باعتباره أهم أركان العلاقة الزوجية (بعد ثبوت شرعيتها) . وتبدأ العلاقة المستمرة بإشهار هذا الزواج (سواء كان هذا الإشهار رسميا أو غير

(١) يتكون عقد الزواج الصحيح من وجهة النظر الاسلامية كما يسمى في لغة القانونيين والفقهائ : الايجاب والقبول . والايجاب مايمصدر من أحد العاقدين أولا . والقبول مايمصدر عن الآخر ثانيا . ولايد أن يكون الايجاب والقبول في حضور شاهدين من الرجال أو رجل وامرأتين ولاينعقد الزواج بشهادة النساء وحدهن . ويوجد الايجاب والقبول في حضرة شاهدين يكون عقد الزواج شرعيا صحيحا من كل الوجوه . كذلك لايصح عقد الزواج الا اذا كانت الزوجة تبذل للرجل أن يتزوجها . ويغل لها أن تزوجه . انظر مزيدا من التفاصيل عند محمد أبو زهرة ، تنظيم الاسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٧١ ومابعدها .

(رسمى) . ومقتضى عملية الإشهار أن تشهد البيئة الاجتماعية لهذين الزوجين بأنها قد أصبحت كذلك ، سواء كانت تلك البيئة الاجتماعية جماعة قرابية ، أو عشيرة ، أو قبيلة ، أو جماعة جوار ، أو مجتمعا محليا ، أو حتى المجتمع الكبير . وقد حدثت تغيرات عديدة (في أسلوب إشهار الزواج نتيجة تغير البناء الاجتماعي للمجتمعات الحديثة . فأصبح عقد الزواج في بعض الأحيان بديلا عن الإشهار (كما يحدث أحيانا في زواج الأرامل أو المطلقات .. إلخ . حيث قد يستكف أحد طرفي العلاقة الزوجية أو كلاهما عملية الإشهار . ومع ذلك فلا بد من انتشار الخبر حتى ولو على أضيق نطاق اجتماعي متاح . كما تعد حفلات الزواج وشعائرها العديدة من مظاهر هذا الإشهار ، التي توجد عنها دراسات كثيرة من شتى البيئات الثقافية .

ولكن الذي يهمنا أن نؤكد أن فكرة عقد الزواج ليست في ذاتها بديلا عن الإشهار ولكنها تطوير له ، وأن فكرة حفلات الزواج ليست هي نفسها عملية الإشهار الوحيدة . ولكنها وسيلة واحدة من بين وسائل عديدة تلجأ إليها المجتمعات لتحقيق هذا الشرط لصحة العلاقة الزوجية . ومن هنا علينا أن نميز الجوهر من العرض . والأصل من الفرع .. وتلك كلها أمور على جانب كبير من الأهمية عند التصدي لتحليل أى شأن من شئون الأسرة في المجتمع المعاصر . ويلاحظ القارئ أننا نركز اهتمامنا الأول على مثل هذه النقاط الدقيقة مسيرة لأجلت الاتجاهات العالمية في دراسة الأسرة من ناحية ، ودفعاً لدراسات هذا الموضوع في مجتمعاتنا العربية من ناحية أخرى . وبناء على ما سبق نستطيع أن نقرر أن « الزواج السرى » لا يعد زواجا صحيحا بالمفهوم الذي حددناه هنا للزواج ، حتى ولو كان مستوفيا للشروط الأول . كما أن « الزواج المدنى » (في البلاد الكاثوليكية) لا يعد هو الآخر زواجا صحيحا - من الوجهة الاجتماعية - برغم أنه مستوف كافة الشروط الرسمية للزواج الصحيح .

على أنه يجب مراعاة أن تعريف الزواج باشتراط نية الاستمرار عند عقد الزواج لا يعنى استبعاد احتمال إنهاء العلاقة الزوجية (في حالة عدم التوفيق مثلا) . فإمكانية إنهاء هذه العلاقة قائمة ولكن النية ليست « مبيتة » على ذلك عند اللخول في الزواج ، وإنما هي من باب الاحتمالات التي تلوح في الأفق إذا تعذر الاستمرار في هذه العلاقة . ومن الأمور التي تثير السخط والاستنكار أن يجهر طرفا العلاقة الزوجية عند بدء هذه العلاقة بنيتها عدم الاستمرار فيها .

ولا يستطيع أحد أن يحدد سلفا إلى أى حين سوف تستمر علاقة زوجية معينة ، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للعلاقة الإنسانية التي لا يمكن إخضاعها لهذه الحسابات الدقيقة . ولذلك بنوى الزوجان - وكذلك يتوقع المحيطون بها - أن تستمر علاقتهما الزوجية حتى الموت (وذلك ماتفترضه

أيضا قوانين الأسرة في الاتحاد السوفيتي). حتى لا يتعارض مع هذا أن كل إنسان يعرف أن الشكل السائد للزواج في المجتمع الإنساني المعاصر هو الزواج الواحدى النسبي (وليس المطلق)، كما سنعرف تفصيلا فيما بعد. ومع ذلك فالقاعدة العامة أن تستمر العلاقة الزوجية حتى نهاية عمر الزوجين أو أحدهما.

وينصب التعريف الذى قلناه للزواج على طرفي العلاقة الزوجية وعلى علاقتها ببعضها أساسا، ولكن تعريفنا هذا لا يتجاهل أو يستبعد اشتراك الزوجين في تربية الأطفال الذين جاهاوا ثمرة هذه العلاقة. ويعد إنجاب هؤلاء الأطفال وتربيتهم من عوامل إشهار هذه العلاقة أمام البيئة المحيطة. ولكنه عامل ثانوى بالقياس إلى عملية الإشهار الأساسية والرئيسية لحظة بدء هذه العلاقة. وهو ثانوى من ناحية أخرى من حيث إن هناك جهات أو أقارب آخرين يمكن أن يضطلعوا بعبء تربية هؤلاء الأطفال (كالجماعات القرية بمختلف أنواعها).

وهكذا نظل «العاطفة الزوجية» هى العامل الحابم والركن الأساسى في تعريف الزواج بالمفهوم الذى عرضناه هنا. وقد أدخل هذا المصطلح العالم الإيطالى نابوليتانو Napolitano في دراسته لقانون الزواج الرومى الجديد، ولتعريفات الطماء الروس للزواج^(٢) ونعتقد أن هذا التعريف يتصف بخاصية هامة بعيدة الدلالة وهى قدرته على استيعاب أكثر مفاهيم الزواج جدة وثورية. وتلك فى تصورى من الشروط الأساسية لأى تعريف جامع لا يفرط مع ذلك شرط الدقة.

٢ - التأكيد على أهمية الزواج :

يلاحظ بعض الكتاب أن ذلك التأكيد غير العادى لأهمية دور الزواج فى عملية تكوين الأسرة (بل واتخاذ هذا التأكيد طالبا أيديولوجيا فى أحيان كثيرة) ليس ظاهرة إنسانية عامة عبر الزمان والمكان. ولكن الاحتمال الأقرب فى رأى أولئك الكتاب أن هذا الاهتمام قد نما وتطور فى ظل ظروف معينة وتمت تأثير عوامل محددة يمكن أن نضع أيدينا عليها. ذلك أننا نجد مثلا أن أبسط الثقافات الإنسانية وأكثرها تحلفا كمجتمعات الصيادين ومجموعات الالتقاط تعرف نظام الأسرة النووية فعلا، إلا أننا نجد فى نفس الوقت أن نظام الزواج عندهم لم يتطور بعد بشكل

(٢) انظر دراسته الشهيرة عن الأسرة السوفيتية (باللغة الإيطالية) والى سبقت الإشارة إليها. وهناك عروض وملخصات وافية لنا فى العديد من الكتب والمجلات، نذكر منها كتاب رانيه كونيج درامات فى الاجتماع العائلى، ودراسة رودلف شلنجر عن الاتجاهات المتغيرة فى روسيا السوفيتية. لندن ١٩٤٩... ودراسة جيورج جيورج عن القانون السوفيتى والمجتمع السوفيتى. لاهاي، ١٩٥٤... الخ.

واضح . بل أنه قد يصعب على الملاحظ أن يتعرف على ملامحه الدقيقة في بعض الأحيان . ولكن الظاهرة الأكثر غرابة حقا أن بعض تلك الشعوب المعاصرة ذات الثقافة البسيطة كشعب الأوجيوا Ojibwa في أونتاريو وشعب الباباجوي في أريزونا لا تعرف سوى نوع « غير رسمي من الزواج » ، أي أن العلاقة الزوجية تبدأ بين طرفيها دون التزام شكلية وطقوس معينة ينبغي تكرارها والالتزام بها كشرط لصحة هذه العلاقة الزوجية . والنتيجة الطبيعية لهذا أن الطلاق عندهم من النوع غير الرسمي ، الذي ينطبق عليه نفس الإيضاح السابق (٣) .

والحقيقة أن نظام الزواج لا يبدأ في التبلور واتخاذ شكل محدد وواضح إلا في المستويات الاقتصادية والثقافية الأرقى ، ومع ازدياد عمليات تبادل الهدايا بين الجماعتين القرابتين للزوج والزوجة . ولم تكن تلك الهدايا في البداية مهرا (أو ثمنا للعروس ، كما يقول البعض) ، ولكنها كانت في حقيقتها تعبيرا رمزيا عن تأسيس علاقات الارتباط والائتلاف بين هاتين الجماعتين (٤) . وانطلاقا من هذه العملية الأولى ، وأعنى عملية تبادل الهدايا بين الجماعتين القرابتين للزوج والزوجة ، ظهرت وتبلورت شعائر الزواج التي أخذت بمرور الزمن تزداد تنوعا وثراء ، وبدأ نظام المهر يظهر مرة عند شعوب الحضارات القديمة : كالعرب والهندوس والصينيين واليابانيين وعند غيرهم من الشعوب المعاصرة . وقد أساء بعض الكتاب الأوربيين فهم هذه العادة ، حتى أن بعضهم سماها « ثمن العروس » أي أنهم فهموا الزواج على أنه عملية شراء للعروس . وهذا خطأ تماما ، ذلك أن هناك إماء ومخططات وغيرهن كن يشترين بالمال . أما الزوجة فلا تشتري بالمهر . وإنما يؤدي المهر في تلك الحضارات - سواء القديمة منها أو المعاصرة - دور تحقيق مشروعية العلاقة الزوجية ، وبصفة خاصة مشروعية الأولاد الذين سوف تثمرهم هذه العلاقة الجديدة (٥) . وما زال هذا الدور الهام الذي يلعبه المهر قائما ويتصاعد أحيانا في شتى بقاع العالم . ولكننا

(٣) انظر مؤلف نورفالده الأسرة والجماعات القرابية ، الداء ، سبقت الإشارة إليه في أكثر من موضع مما سبق ص ص ٩٥ وما بعدها .

(٤) شرحت هذه الحقيقة بامتداحة كثيرة في كتابات الأنثروبولوجيين البنانيين . انظر مثلا لبي ستروس . المرجع السابق الإشارة إليه ، وكذلك أشار إلى هذا الرأي وبرهن عليه نورفالده في مؤلفه السابق ذكره .

(٥) هناك دراسات مستفيضة لشرح وتحليل هذه العلاقة بين المهر وتحقيق مشروعية العلاقة الزوجية وتمارها من الأولاد انظر على سبيل المثال :

— Paul Koschaker, «Die Eheformen bei den Indogermanen», in: *Rebels Zeitschrift für ausländisches und internationales Privatrecht*, No. 11, 1937.

— Rudolf Kostler, «Raub—Kauf—und Friedelehe bei den Germanen» in: *Zeitschrift der Savigny—Stiftung für Rechtsgeschichte, Germanistische Abteilung*, 1943.

— Rene König, *Die Familie der Gegenwart*, op. cit., P. 54.

نصادفه بشكل واضح في أفريقيا وآسيا بوجه خاص ، ولدى بعض قبائل الهنود الحمر الأمريكية . ويعد تعديل هذا النظام وتقليمه من أهم أهداف الحركة النسائية والحركات الإصلاحية في كافة بلاد العالم الثالث ، حيث يرتبط هذا الأسلوب في الزواج بتحقيق صفقات معينة تهدف في النهاية إلى تحقيق صالح الأسترلين المتصاهرتين أو إحداهما على الأقل ، حتى أن البعض سماه زواج الشراء .

ولما كان هذا النوع من الزواج يقترن في العادة بمعاملات عائلية واقتصادية وأحيانا ينطوى على اعتبارات سياسية أيضا ، لذلك كان من البديهي ألا تهتم الجماعتان القربائتان المتصاهرتان برأي العروسين ، خاصة الفتاة ، فلا يعد ترحيبها أو رفضها لشخص العريس أمراً ذابال بالنسبة للكبار في الأسترلين .

أما « زواج الاتفاق » أو « زواج الرضا » فيختلف عن هذا اختلافا بعيدا ، وهو لم يتطور على نطاق واسع إلا بعد أن قطعت الاتجاهات الفردية في الحياة الاجتماعية شوطا بعيدا في النمو والتطور ، وأصبح الفرد هو وحدة التعامل الاجتماعي منفصلا إلى حد بعيد - عن جماعته الاجتماعية . وأصبحت علاقة الحب بين العروسين ركنا أساسيا في قيام هذا النوع من الزواج حتى أنها أصبحت القاعدة العاملة في كثير من المجتمعات المتقدمة .

على أنه يجب ألا يغيب عن بالنا في الوقت نفسه أن زواج الرضا أو الاتفاق هذا كان وما زال موجودا في تلك القطاعات الاجتماعية التي لا ترتبط فيها علاقة الزواج بمصالح اقتصادية أو مالية ، أعنى في الطبقات الدنيا . ففي كافة المجتمعات الإنسانية كان هذا الأسلوب في الزواج هو الأسلوب السائد للاعتبارات التي أوضحناها ، وسيظل الأمر كذلك طالما أن الاعتبارات الاجتماعية أو الاقتصادية لا تلعب دورا في قيام الأمر الجديدة (أى ليس الزواج فيها صفقة لتحقيق مصلحة مادية أو رفع المكانة الاجتماعية لأحد طرفي العلاقة الزوجية) .

ولا شك أن هذه الحقائق تهدم النظرية القديمة التي لعبت في الماضي دورا هاما عند علماء تاريخ القانون ودارسى تاريخ الأسرة والزواج ، الخاصة بتطور الزواج . إذ ترى النظرية المذكورة (التي كان بوست A.H. Post من أول الداعين إليها) أن الزواج قد تطور عبر أشكال ثلاثة هي : زواج الخطف ، ثم زواج الشراء ، ثم أخيرا زواج الرضا أو الاتفاق . ويرجع فساد تلك النظرية إلى عدة اعتبارات أوجزها فيما يلي :

١ - دلت الشواهد التاريخية الموثوق بها على أن زواج الخطف لم يكن أبدا هو الشكل الأصلي أو الأول للزواج .

٢- ثم أن زواج الخطف نفسه ليس في حقيقته شكلا من أشكال الزواج ولعل أفضل وصف له أنه بديل لعملية الزواج التقليدية التي يجب أن تتم « بشكل اجتماعي » منتظم . ولعل صورته التي مازالت حية إلى اليوم في جزيرة صقلية توضح لنا صدق هذه الملاحظة .

٣- ويبدو فضلا عن هذا أن زواج الخطف قد ظهر في مراحل متأخرة من تطور المجتمع الإنساني خاصة في فترات الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال الزواج ، حيث يعد نوعا من الحل يلجأ إليه العريس الذي لا يشعر بالتوافق أو بتقبل الشكل الجديد للزواج . (كما نجد في جزيرة صقلية أيضا إذ يحدث في الغالب كرد فعل وكأسلوب للاحتجاج على الزواج المرتب الذي يخطط له الوالدان) . وبعده البعض في هذه الحال نوعا من الحماية للوروس وتحصيفا لرغبتها الحقيقية في الاقتران بشخص معين . فهو بذلك خطف مدبر من الطرفين . إن جاز هذا التعبير^(٦) .

٤- يضاف إلى هذا أن التصور التطوري نفسه لا أساس له من منطق التطور الاجتماعي ، فقد أوضحنا بكل جلاء أن زواج الرضا أو الاتفاق كان موجودا وسيظل متشرا لدى القطاعات الدنيا في المجتمع التي لا يرتبط فيها الزواج بتحقيق أي صفقات اجتماعية أو اقتصادية .

٣- الزواج الأحادي والزواج التعددي :

تعودنا النقاط السابقة إلى ضرورة توضيح العلاقة بين الزواج الأحادي والزواج التعددي وإلقاء نظرة على الانتشار النسبي لكل شكل منها في المجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة على السواء . ويمكننا أن نأخذ فكرة سريعة مبسطة عن الأشكال المختلفة للزواج بنوعيه الأحادي والتعددي من النظر إلى الشكل التالي رقم^(٧) .

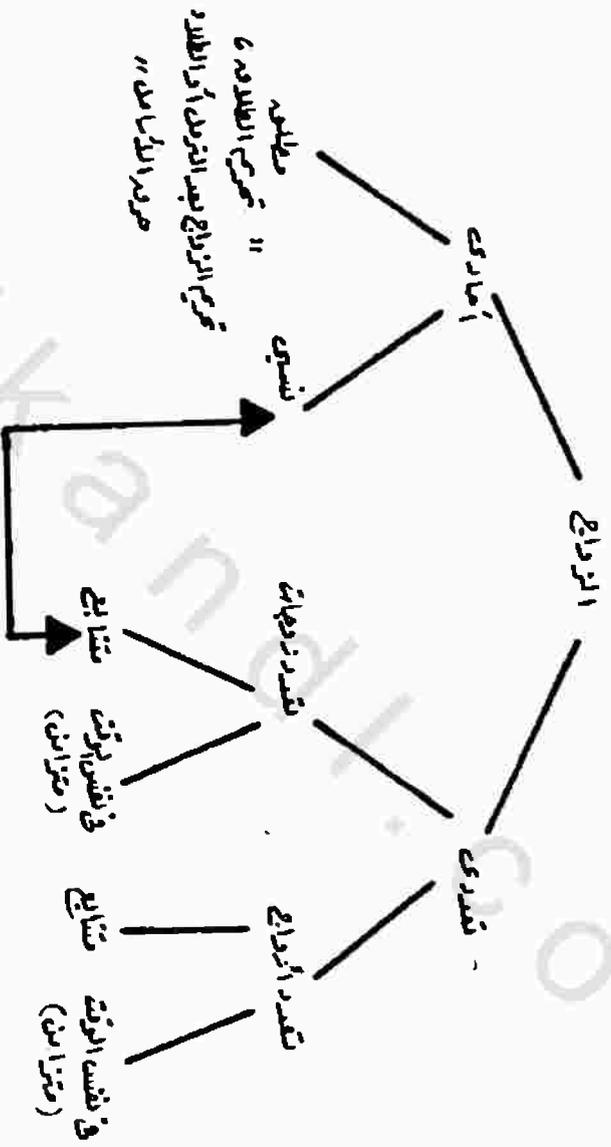
ويجب أن نضيف أن تعدد الأزواج في وقت واحد ، أي أن تقترن المرأة بأكثر من زوج في نفس الوقت ، هو أندر أشكال الزواج على الإطلاق ، أو هو مجرد تحفة أنثوجرافية كما وصفه

(٦) انظر تورنفالذ . المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٠٦ حيث ناقش هذه النقطة بالتفصيل وساق عليها حجرا من

الشواهد .

(٧) يقول جورج مريدوك في كتابه « ان الأسرة التعددية لا يمكن بطبيعة الحال أن تظهر الا في المجتمعات التي تتيح الزيجات التعددية فالأسرة التعددية لا يمكن أن تعاش مع نظام زواج أحادي صارم ، وهو النظام الذي وجدناه متشرا في ٤٣ مجتمعا من العية التي درسناها في مقابل ١٩٥ مجتمعا تتيح الزواج التعددي ولو بشكل محدود على الأقل » .

The polygamous family can appear, of course, only in societies which permit plural marriages. It cannot coexist with strict monogamy which prevails in 43 societies of our sample as opposed to 195 which allow at least limited plural marriage», George Murdock, *Social Structure*, op. cit., P. 24.



مطلوبه
 " تحريم الطلاق و
 تحريم الزواج بعد الطلاق أو الطلاق
 حرره الأستاذ على "

الشكل رقم (٦) أشكال الزواج
 المصدر : ريت كوتيج . علم الاجتماع المثل . فصل ٧ كتاب البحث الاجتماعي الاستيف الملموس . مرجع سابق ، ص .

بعض الأنثروبولوجيين . (من الجدير بالذكر أن هذا الشكل نادر الوجود أيضا بين الحيوانات . وليس عند الإنسان فقط) . وقد عرفت بعض المجتمعات الإنسانية هذا النوع من الزواج في الماضي نذكر منها على سبيل المثال : شعب الشوكش Chukenee في سيبيريا ، شعب النيار Nayer وبعض الشعوب الأخرى التي كانت تعيش في شبه القارة الهندية في الماضي البعيد .

أما تعدد الأزواج المتتابع فهو شكل واسع الانتشار في الماضي والحاضر على السواء ، ومعناه أن تتزوج المرأة بعد وفاة زوجها من أخيه أو ابن عمه (وهو ما يسمى بالزواج الليفراني ، وقد تعرضنا له من قبل) . أو تقتربن بأى رجل غيره . فالمرأة هنا لا تجتمع في حياة زوجية بين أكثر من رجل ، ولكنها تقتربن بعدة أزواج الواحد بعد الآخر ، بعد أن تنهى علاقتها بالزوج السابق بسبب وفاته أو طلاقها منه .

أما تعدد الزوجات فهو أكثر أشكال الزواج انتشارا (بعد الزواج الأحادي طبعا) . حيث وجد جورج ميردوك أنه موجود في حوالى ٨٠٪ من الثقافات المائتين والخمسين التي درسها مقارنة على مستوى العالم كله ، ولكن علينا وفقا للرسم الذى عرضناه - أن نميز بين شكلين من تعدد الزوجات .

الأول : المترامن أى الاقتران بأكثر من زوجة في نفس الوقت .

والثاني : هو المتتابع أى أن يلجأ الرجل إلى الاقتران بزوجة أخرى بعد انتهاء علاقته الزوجية بزوجه السابقة سواء بسبب وفاتها أو طلاقها منه ^(٨) وهناك مجتمعات تحدد عدد الزوجات اللاتي يمكن للرجل أن يجمع بينهن في وقت واحد ، (والعدد أربعة في الإسلام كما نعلم ، وإن كان الإسلام قد وضع ضوابط وقيودا كثيرة على هذا الجمع) ^(٩) والنادر أن يطلق المجتمع العنان للفرد بحيث يمكنه أن يجمع ماشاء من الزوجات في عصمته في وقت واحد . ولا توجد مثل هذه الضوابط أو القيود في حالة تعدد الزوجات المتتابع ، حيث يستطيع الرجل أن يقتربن بزوجة جديدة بعد انتهاء علاقته بزوجه السابقة أنى شاءت له إرادته ذلك . وبعد هذا الشكل من الزواج التعددى أقربها جميعا إلى الزواج الأحادي النسبي ، على نحو ما يرى القارىء من الرسم التوضيحي الذى قلّمناه سابقا . ويمكن القول بأن الزواج الأحادي النسبي هو القاعدة العامة للزواج في المجتمعات الصناعية المعاصرة .

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند محمد أبو زهرة ، تنظيم الاسلام للجمع ، مرجع سابق ، ص ص

٧٤ وما بعدها .

(٩) ناقش هذه النقطة كلا من ويليام جورد وبيوتومور ، مؤيدين وجهة النظر التي عرضناها هنا . وقد ساق ويليام جورد سواد

عديدة تؤيد أن نظام تعدد الزوجات مقصور على بعض الطبقات الاجتماعية أساسا ، وأنه في طريقه الى الاختفاء كلية

ورغم الانتشار الواسع لنظام تعدد الزوجات . فإن علينا ألا نبالغ في تصور هذا الانتشار أو تحميله من الدلالات أكثر مما يحتمل ، ونذكر أنفسنا هنا مرة أخرى بضرورة التمييز بين الواقع والمثل الأعلى . بين ما يمارسه الناس فعلا وما يحاول ثقافتهم أن ترسمه لهم (١٠) . وهناك من الأسباب ما يبرر الاعتماد بأن تعدد الزوجات لم يكن ولا يمكن أن يكون هو القاعدة أو هو النظام الأكثر انتشارا . وذلك للأسباب التالية .

١ - حقيقة أن الدين الإسلامي يبيح لكل مسلم أن هذا هو المثال الثقافي ، أو العنصر الثقافي النظرى . أما في الواقع الحى فإننا نجد - رغم هذه الإباحة - أن نسبة معينة فقط من الرجال المسلمين هم الذين يستطيعون فعلا الجمع بين أكثر من زوجة . فالبون شاسع بين المثال الثقافي والواقع الثقافي فيما يتعلق بهذا الموضوع . وهذا هو الوضع القائم في ثقافات أخرى كثيرة .

٢ - ثم أن هناك حلولا منطقية تفرض نفسها بحيث لا تسمح بانتشار نظام تعدد الزوجات . ولتأمل هذه النقطة جيدا فإذا بالغ أفراد المجتمع في الاستفادة من رخصة تعدد الزوجات أو نسبة هؤلاء زادت عن المعقول بشكل خطير فإذا تكون النتيجة ؟ لاشك أن النتيجة التلقائية لذلك (خاصة ونحن نعلم أن عدد الذكور والإناث متواز على مستوى البشرية وفي كل العصور فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية النادرة) هي أن عدد اكبيرا من أفراد المجتمع سوف يمجزون عن العثور على زوجة لهم ، مما يفتح الباب لظهور العديد من المشكلات والتوترات الاجتماعية . ولما كان الدافع الجنسى يمثل حاجة إنسانية ملحة فلا بد وأن تتفاقم تلك المشكلات والتوترات الاجتماعية . وتقودنا إلى بعض النتائج الخطيرة كخطف النساء مثلا كوسيلة للحصول على المرأة ، مع ما يرتبط بذلك من اضطراب خطير في نظم الزواج والأسرة .. إلخ .

٣ - هناك كثير من الشواهد التى تؤكد وجود ارتباط بين المبالغة في تعدد الزوجات وبين السلطة . حيث كان هذا النظام - خاصة في صورة المبالغ فيها - إحدى رموز السلطة . بل أن بعض الزعماء والحكام الأفريقيين القدامى كانوا يرتبون لأنفسهم حقوقا زواجية على نساء القبيلة . ولم تكن مشكلة زعماء القبائل هي فرض هذا النظام أو استمراره ، بل كانت مشكلته هي أن يرضى بعض النسوة اللاتى يشعرن بالغبن نتيجة عدم اتصاله بهن ، أو انقطاعه عنهن فترة طويلة نسيا . ولكننا يجب أن نراعى أن هذا الارتباط بين التعدد والسلطة لم يكن مقتصرا على أفريقيا ، بل كان موجودا في كل بلاد العالم القديم . فلدينا شواهد على وجوده في آسيا وفى أوروبا . ومن

(١٠) إحالة لجود ، الثورة العالمية مرجع سابق ص ص ١٠١ - ١٥٤ ويوتومور تمهيد في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، فصل

الرواسب الثقافية الأوروبية لهذا النظام ، حتى الليلة الأولى ، الذي كان ميزة للسيد على رعاياه طوال العصر الإقطاعي الذي استغرق فترة طويلة من التاريخ الأوربي (١١) .

لذلك اهتم كثير من دارسي الأسرة بجمع الشواهد الدالة على أن نظام تعدد الزوجات في طريقه إلى الاختفاء كلية . والقاعدة العامة أن يحدث هذا الاختفاء بشكل تلقائي كرد فعل لبعض التغيرات الاجتماعية في مجالات الحياة الأخرى . فتغير أسلوب الحياة الاقتصادية ، كالبعد عن الزراعة التقليدية (مع ما يستتبع ذلك من عدم الحاجة إلى الأيدي العاملة الكثيرة) . وانتشار التعليم ، وتغيير وضع المرأة . . إلخ كل هذه الظروف والتغيرات تؤدي بشكل تلقائي إلى العزوف عن الجمع بين أكثر من زوجة في نفس الوقت . (لا تنسى الأعباء الباهظة التي أصبح الزواج يلقبها على العريس كالمهر والهدايا والعمور على المسكن المناسب . . . إلخ) . وهذا هو الوضع الذي نراه يحدث بالفعل في أغلب بلاد العالم التي يبيع فيها المثلث الثقافي تعدد الزوجات . وهذا أمر إيجابي بسيط من واقع الإحصائيات العامة في كل بلد ، وهو ما حدث ويحدث بالفعل في مصر . غير أن هناك حالات أخرى لا تترك فيها الحكومة الأمر للتطور التلقائي وإنما تتدخل عن طريق وضع الضوابط والقيود التي تعمل على سرعة اختفاء نظام تعدد الزوجات . وتكون هذه الضوابط والقيود موجهة بالطبع إلى الرجل لتضييد حريته في الجمع بين أكثر من زوجة . كما نعلم أن بعض الدول مثل تركيا - التي يبيع فيها الدين هذا النظام ، قد حرمت قانونا . ومن الشروط (المقيدة) التي وضعتها بعض الدول ما ينص عليه القانون في سوريا من ضرورة أن يثبت الرجل قدرته المالية على إعالة زوجتين . وذلك كشرط ضروري قبل أن يسمح بالجمع بين زوجتين أو أكثر . أما في تركيا - حيث حرم القانون المثلث تعدد الزوجات كلية - فتجد أن الفلاح في الأناضول لكي يتحایل على هذا القانون يطلق زوجته التي في عصمته قبل أن يتزوج من أخرى ، ولكنه لا يفصل عنها وإنما يحتفظ بها في بيته عضوا في أسرته هي وأولادها . واضح من ذلك أن دافعه إلى هذا اعتبارات اقتصادية بحتة . فهو يتجه إلى هذا السبيل لحاجته إلى أيدي عاملة رخيصة ، فوجود امرأتين في البيت (بالإضافة إلى أولادهما) يعني قوة عمل كبيرة رخيصة التكاليف . ولذلك فإن الأجلدي لمواجهة ظاهرة كهذه هو تغيير الأساس الاقتصادي للمستول عن وجودها وانتشارها واستمرارها ثم يأتي التشريع بعد ذلك لإقرار الأمر الواقع ومقاومة أي انحرافات أو عبث فردي . أما أن تسير الأمور سيرة عكسية ، فنبداً بإصدار القانون ، في الوقت الذي تتوافر فيه الشروط

(١١) انظر مزيدا من التفاصيل عند رينيه كونيغ ، للرجع السابق ، ص ص ٥٨ ومابعدها . وكذلك ص ١٥٤ والمراجع

الاقتصادية والاجتماعية المواتية ، فإن هذا القانون لن يلقى سوى التجاهل من أفراد المجتمع ، كما رأينا في حالة هذا الفلاح الأناضولى . ومن المؤكد أن انتشار التعليم وتغير وضع المرأة كفضل بالإسراع في تحقيق هذا التطور المنشود ، فلن تقبل فتاة متعلمة أو أحسن تنشئتها أن يطلقها زوجها ويحفظ بها في بيته تشاركه حياته كأن شيئاً لم يحدث ، إن مثل هذا الوضع يعنى دون شك أن هذه المرأة لا تشعر لنفسها كياناً أو كرامة ، وذلك بسبب وضعها الاجتماعى المتدنى .

أما بالنسبة لنظم الزواج الأحادى فعلينا أن ننظر إليه أيضاً نظرة واقعية متعمقة . فالزواج الأحادى بالشكل الذى نعرفه في مجتمعات ومجتمعات البلاد الصناعية المتقدمة ليس نظاماً أحادياً مطلقاً . هذا مع العلم بأنه قد تحول إلى مثل أعلى ثقافى . ولكن كونه مثلاً ثقافياً أعلى لا يعنى كما كررنا أنه ينفذ في الواقع الحى بدقة . ذلك أن الالتزام الصارم للتطبيق بهذا المبدأ يعنى أن تواجه الأرملة نفس مصير زوجها ، كما يحدث في نظام « الساتى » Sati عند الهنوس حيث كانوا يحرقون الأرملة مع زوجها . ولكن الذى يحدث بالفعل اليوم في مجتمعاتنا وفي كافة البلاد الصناعية هو نوع من الزواج الأحادى النسبى ، أو هو تعدد الزوجات متتابع . ويمكن القول دون مبالغة أن هذا النظام (الأحادى النسبى) هو الذى يسيطر تدريجياً في كل بلاد العالم الثالث على اختلاف نظمها الزوجية والأسرية ، فلن يطول الوقت حتى يصبح الزواج الأحادى النسبى هو النظام المسيطر للزواج .

٤ - الزواج والعلاقات الجنسية :

لقد وردت في الفقرات السابقة في حديثنا السابق بعض الإشارات التى توحى بضرورة الفصل النظرى بين العلاقات الجنسية والزواج ونسوق فيما يلى بعض الاعتبارات القوية التى تؤيد هذا الفصل^(١١) . ذلك أننا لو تصورنا أن الأسرة الإنسانية تقوم لمجرد تحقيق الجنس المشروع بين الرجل

(١٢) هناك وجهات نظر أخرى تبرر هذا الفصل بين العلاقات الجنسية والزواج ، ولكننا لم نضعها في اعتبارنا . من ذلك الرأى القائل بأن العلاقات الجنسية يمكن أن توجد خارج الزواج ، أى قبله ، أو أثناءه ، بعد انتهاء العلاقة الزوجية ، وأن تلك العلاقات يمكن أن تتخذ صوراً وأشكالاً شتى ويسوق أصحاب هذا الرأى حججاً كثيرة للتليل على صحة رأيه ، ربما كان أبرزها وجود محرمات جنسية Sexual Taboos في كل الثقافات أعنى قواعد تحرم لعلاقات جنسية معينة . والرأى دائماً أن وجود تلك المحرمات بهذا الشكل الواسع الانتشار في الماضى والحاضر يدل - من بين ما يدل عليه - على أن المخالفات كانت واسعة الانتشار أيضاً ، أو أن تلك المخالفات يمكن أن تنتشر وتتسع لولا أن تكون هناك تلك الضوابط . ولنا تحفظات على هذا الرأى ليس هذا هو مجال الخوض فيه ، ولكن هنا بإيراد حجج أخرى أقوى تؤيد وجهة النظر الداعية الى الفصل النظرى بين الزواج والعلاقات الجنسية . انظر حول هذا الموضوع :

والمرأة طرفى العلاقة الزوجية ، فإننا بذلك قد نفع فى أخطاء جسيمة فى تفسير طبيعة كل من الزواج والأسرة .

حقيقة أن الوظيفة الجنسية تأتى على رأس وظائف الأسرة النووية ، ولكن لا يمكن أبداً أن تصور أن تلك الوظيفة يمكن أن تكون هى الوظيفة الوحيدة للأسرة . وحتى لو تصورنا - خطأ - أنها الوظيفة الوحيدة للأسرة النووية ، فإنها لا يمكن أن تفسر ظهور واستمرار الأشكال الأخرى من الأسرة إذ أن هناك بالطبع اعتبارات اجتماعية وثقافية هى الأساس فى ظهور واستمرار تلك الأشكال الأخرى من الأسرة الممتدة مثلا .

ولو افترضنا أن الوظيفة الجنسية هى الوظيفة الوحيدة للأسرة ، فإننا بذلك نخفض الأسرة إلى مستوى يجعلها مجرد مؤسسة شبه بيولوجية كل وظيفتها إنجاب الأطفال . وهذا فوق خطك ، فإنه ينبنى عن الأسرة الصفة الأولى والأساسية فيها ، وأعنى كونها مؤسسة اجتماعية ثقافية من مؤسسات المجتمع . ولذلك نرى أن وظيفتها الأولى والأساسية هى تنشئة أجيال جديدة من البشر عن طريق تكوين شخصياتهم الاجتماعية فى ضوء التراث الاجتماعى السائد فى ذلك المجتمع .

ثم أن النتيجة المنطقية لهذا الرأى الخاطئ أن الأسرة سوف تنهار إذا وقفت أو فشلت لسبب أو لآخر العلاقات الجنسية بين الزوجين ، ولا شك أن الشواهد الواقعية العديدة تكذب ذلك . فالعلاقة بين الزوجين فى إطار الأسرة قائمة ومستمرة فى حالات فشل أو توقف العلاقات الجنسية بينها (إن كان بديسى أيضا أن نجاح هذه العلاقات هو تدعيم ولا شك لعلاقتها داخل الأسرة . ولكن يجب النظر إليها كعامل مساعد على هذا الترابط وليس العامل الوحيد فيه) .

لذلك نقول لو صدقتنا ذلك الفهم للأسرة كمجال للعلاقات الجنسية فقط فإننا يمكن أن ننتهى - بدافع المغالاة - إلى رأى نرتبه على ذلك الفهم الخاطئ ، وهو أن الأسرة يمكن أن تستبدل ببعض المؤسسات الاجتماعية (العامة) التى تحمل محلها فى تربية الأطفال وتنشئتهم ، فلو اقتصرنا وظيفة الأسرة على الإنجاب فقط ، فمن الممكن أن تضطلع دور الحضانة الحكومية بوظائف التربية والتنشئة الاجتماعية . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ولا يمكن أن يحدث فى الماضى ولا فى الحاضر ولا فى المستقبل . . . لماذا إذن ؟ لأن وظيفة الأسرة ليست هى الإنجاب فقط ، وإنما

— N.W. Thomas, *Kinship Organization and Group Marriage in Australia*, London, 1906. =

— Malinowski, Bronislaw, *The Family among the Australian Aborigines*, London, 1913.

—, *The Sexual Life of Savages in Northwestern Melanesia*, London, 1926.

— Thurnwald, Wessen, *Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandtschaft und Banden*, op. cit., pp. 120-132.

— Georges Davy, «La famille et la parenté selon Durkheim». dans: G. Davy, *Sociologues d'hier et d'aujourd'hui*, 2^{me} édition, Paris, 1950.

أساس تلك الوظيفة هي تحقيق « الميلاد الثاني » - كما يقول البعض - للطفل ، أى ظهوره كشخصية اجتماعية ثقافية هي نتاج إرث ثقافى اجتماعى معين .^(١٣) لا ينفي هذا الرأى ولا ينكر أن هناك بعض الحالات الواقعية التى يمكن أن يضطلع فيها بتربية الطفل أشخاص ليسوا هم والديه الدمويين . كأن تتولى مهمة تربية الطفل - على سبيل المثال - منظمات طبقات العمر التى بلغت درجة بعيدة من التطور فى بعض المجتمعات . فيتولى تربية الطفل كل رجال ونساء القبيلة من الجيل الأكبر منه ، والذين يخاطبهم جميعا بلقبى « أبى » و « أمى » . وهذا النوع من القرابة هو ما يعرف باسم القرابة التصنيفية وقد لعب دورا فائق الأهمية فى حياة بعض المجتمعات البدائية فى الماضى ، فكان يجعل من القبيلة « أسرة جمعية » ، أو كيانا واحدا مؤتلفا إن جاز التعبير .

على أن هذا لا يعنى أن المؤسسات شبه الأسرية لا وجود لها على الإطلاق . بل إن وجود مثل هذه المؤسسات يعد عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الأسرية فى كثير من بلاد العالم . ففى مثل هذه البلاد تحرص الدولة أو المؤسسات العامة على إنشاء المؤسسات شبه الأسرية لكى تتولى رعاية وتنشئة الأطفال الذين تفرض عليهم الظروف - لأى سبب من الأسباب - أن يعيشوا بدون والديهم أو بعيدا عنهم .

ومن أمثلة تلك المؤسسات فى العصر الحاضر دور الحضانة وتربية الطفل التى يكثر إنشاؤها يوما بعد آخر مع ازدياد عدد النساء العاملات . خاصة النماذج التى نعرفها عن الدول الاشتراكية . كما نذكر من بين أمثلة مؤسسات تربية الأطفال فى الكيوترات الإسرائيلية .

ويذلل المسئولون عن تخطيط وإدارة مثل هذه المؤسسات أقصى جهدهم لكى تتخذ تلك المؤسسات طابع الحياة المنزلية وسحات الحياة الأسرية ولكننا نجد مع ذلك - وللأسف - أن الحقيقة المؤكدة التى أثبتتها كل البحوث أن أطفال المؤسسات ودور التربية (خاصة الصغار منهم) ينمون على نحو أسوأ من الأطفال العاديين الذين يتشأون فى أسرهم . وتصدق تلك الحقيقة العامة حتى ولو كانت ظروف هؤلاء الأطفال من النواحي الصحية ، والطبية والغذائية ، والتربية . الخ أفضل من ظروف أطفال الأسر العادية فى بقية المجتمع الخارجى . ومن الطريف والهام فى نفس الوقت أن نلاحظ أنه من الممكن قياس هذا العجز أو هذا القصور التربوى من جانب دور تربية الأطفال والحضانات . حيث يتجلى ذلك فى كثير من المظاهر المادية الملموسة ؟ فأطفال الحضانات

(١٣) لقد صك رينه كونيج مصطلح « الميلاد الثانى » هنا ، أو Die Zweire Geburt (وقد تردد فى بعض المؤلفات نقلا عن كونيج The Second Birth انظر مؤلفه دراسات فى علم الاجتماع العائلى ، التى سبقت الاشارة اليه ، ص ١٠٢ ، ص ١٠٩ . وانظر كذلك :

ينمون بمعدل أبطأ ، وتكون زيادتهم من حيث الإصابة بأمراض الأطفال والأمراض المعدية .
إلخ (١٤) .

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أن تلك المؤسسات شبه العائلية أو البديلة تمثل ضرورة حيوية من وجهة نظر السياسة الاجتماعية ، ولكنها لا تستطيع إطلاقاً أن تحمل محل الأسرة في المدى الطويل . وهي عاجزة بالذات عن أن تحمل محل الأسرة في المراحل الأولى من التنشئة الاجتماعية عند صغار الأطفال . ولذلك حرص المسئولون في الكيبيوترات الإسرائيلية على الحفاظ على اتصال العلاقة بين طفل المؤسسة وبين والديه طوال فترة إقامته داخلها ، لكي لا يصاب بهذا الحرمان النفسى ، وتحقق له بعض امتيازات المعيشة في الأسرة .

ولكن العامل الحاسم في كل حالة هو مدى الواجبات والمسئوليات التى تسندها كل ثقافة أو يسندها كل مجتمع إلى الجماعة أو الهيئة المسئولة عن تنشئة الأطفال وتربيتهم . ولا شك أن المجتمعات تتطوى على قدر كبير من التنوع في تحديد هذه الواجبات والمسئوليات ، ولكنها منوطة في جميع الأحوال بالإطار العائلى أو شبه العائلى .

ولذلك اتجهت طائفة كبيرة من الدراسات الحديثة إلى بحث مناخ الحياة الأسرية من خلال دراسة « الشخص القائم على رعاية الطفل » أى من خلال دراسة « ولى الأمر » الفعلى . وقد اتضح من الدراسات الأولى وجود قدر هائل من التنوع في طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الواجبات التى يضطلعون بها . وقد ظهرت تلك المشكلة في دراسات علم النفس الاجتماعى للأسرة في الأيام الأخيرة تحت اسم « التجمعات الأسرية » Family constellations (١٥)

(١٤) نوقشت تلك المشكلات على نطاق واسع من خلال مآثره رينيه شبيتز R.Spitz انظر مقاله في كتاب .
Rose Coser, (ed.), The Family. Its Structure and Function New York, 1964.: «Hospitalism»
انظر كذلك المؤلف التالى :

W. Brezinka, Frühe Mutter—Kind—Trennung, Die Sammlung 14 (1959), PP. 88-101.
كذلك أظهرت البحوث أن صغار بعض الرئيسات (الحيوانات العليا) ينمون نمواً سيئاً إذا انفصلوا بعيداً عن الأم ، انظر حول هذا الموضوع :

H K. Harlow, Social Deprivation of Monkeys, in., W. Goode, (ed.) Readings on the Family and Society, Englewood Cliffs, N.J. 1964.

وانظر كذلك .

P.H. Mussen, J.J. Conger and J. Kagan, Child Development and Personality, 2nd edition, New York, 1963, PP. 162-171.

(١٥) انظر حول هذا الموضوع المرجعين الآخرين :

- Martin Koschore, Formen des Zusammenlebens in Deutschland, in: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, 24, 1973, PP. 531-563.

- Walter Toman, Familienkonstellation, 2, Auflage, München, 1974.

ويؤكد لنا ذلك الوضع مرة أخرى أن المجتمعات الصناعية المعاصرة المتقدمة قد ابتكرت طائفة عريضة من التعريفات لظاهرة « الأسرة النووية » ، وذلك من حيث عدد الأشخاص الذين يحتمل أن يضمهم هذا النمط من الأسرة . كما يتضح هذا الوضع أيضاً في مفهوم « الأسرة الممتدة المعدلة » الذي سيرد الكلام عنها تفصيلاً فيما بعد .